الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CABINET

CELLULE DE COMMUNICATION ET D'INFORMATION

الديوان

خلية الإعلام و الاتصال

Synthèse de presse

ملخص الصحـــافة

https://madr.gov.dz

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 04

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء "كاسنوس" يعلن:

هذا آخر أجل لتسديد الاشتراكات السنوية للفلاحين

أفاد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء "كاسنوس"، بأن آخر أجل لتسديد الاشتراكات السنوية الخاصة بالفلاحين لهذا العام 2024، هو يوم الإثنين 30 سبتمبر الجاري. ودعا الصندوق، عبر بيان له أمس، كافة الفلاحين المنتسبين إليه التقرب من مصالحه "لتسديد الاشتراكات السنوية، وذلك لتفادي الزيادات وغرامات التأخير، وكذلك للاستفادة من التغطية الاجتماعية ومختلف الخدمات، مثل التأمين على المرض والتقاعد". وأشار الصندوق أيضا إلى أنه يمكن لمنتسبيه من الفلاحين التسديد عبر خدمة الدفع الإلكتروني المتاحة على منصة "ضمانكم". كما كشف المصدر ذاته "وفي حالة وجود صعوبات مالية تعيق التسديد، يمكن للمشتركين الاستفادة من التسهيلات الاستثنائية التي أقرها الصندوق، وذلك بطلب جدول دفع بالتقسيط".

وطمأن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء منتسبيه من الفلاحين بأن "جميع مصالحه ستظل مفتوحة طيلة شهر سبتمبر دون انقطاع، للسماح لهم بتسديد اشتراكاتهم".

ق.و

EL WASSAT الوسط
يومية وطنية شاملة
الصفحة :06

كاسنوس المسيلة

دعوة الفلاحين لتسديد الاشتراكات السنوية

دعا أمس صالح شلالقة مدير الوكالة الولائية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بالمسيلة كافة الفلاحين المنتسبين للصندوق التقرب من مصالحه قصد تسديد الاشتراكات السنوية لتفادي زيادات وغرامات التأخير، من أجل الاستفادة من التغطية الاجتماعية ومختلف الأداءات كالتأمين عن المرض والتقاعد.

وذكّر مدير الوكالة الولائية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بالمسيلة أن الآجال القانونية لتسديد الاشتراكات السنوية للفلاحين المنتسبين هي يوم 30 سبتمبر 2024.

وأورد صالح شلالقة مدير الوكالة الولائية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بالمسيلة أنه يمكن لهؤلاء الفلاحين تسوية وضعيتهم عن طريق خدمة الدفع الإلكتروني عبر المنصة الرقمية «ضمانكم، مبرزا أنه في حال وجود صعوبات مالية للمعنيين، يمكنهم الاستفادة من التسهيلات الاستثنائية التي أقرها الصندوق وذلك بطلب جدولة الدفع بالتقسيط.

وأورد ذات المتحدث ،أن جميع الوكالات مفتوحة طيلة الأيام إلى غاية آجال دفع الاشتراكات بدون انقطاع من الثامنة صباحا إلى الرابعة ونصف مساء مشيرا إلى أن الوكالة قد سخرت كل الإمكانيات المادية والبشرية لتسهيل عملية دفع الاشتراكات عبر جملة من التسهيلات المتخذة.

عبدالباسط ب

EL MASSA المساء
يـومية إخبـاريـة وطنيـة
الصفحة: 08

فيما تَسببت الأمطار في قطع الطريق الوطني رقم 50

نـدرة حـادة في الخـضـر والـفواكـه بـتندوف

سُجلت بأسواق تندوف ندرة حادة في الخضر والفواكه نتيجة الأمطار الأخيرة التي عرفتها الجهة، والتي تسببت في قطع الطريق الوطني رقم 50، الذي يُعد الشريان الحيوي الذي تعبره الشاحنات والمركبات والصهاريج المحملة بالوقود.

ولوحظ، خلال الأسبوع المنصرم، توقف العديد من المركبات والشاحنات على أطراف وادي الدورة الذي غمرته السيول وانجراف التربة، مما أدى إلى منع العبور من وإلى تندوف.

وقد قام أفراد الجيش الوطني الشعبي وأعوان الحماية المدنية المتواجدون بعين المكان، بمعية مديرية الأشغال العمومية، بإجلاء المركبات والأسر العالقة بالوادي، وتسهيل حرمة السير والمرور بكل أمان، بما في ذلك شاحنات نقل الوقود والغاز، وكذا شاحنات الخضر والفواكه.

وأمام هذا الوضع بدت محلات بيع الخضر والفواكه مغلقة، في انتظار فتح الطريق على حركة السير بعد أن يتوقف جريان الوادي. وقد أثرت هذه الوضعية على المواطنين من حيث التسوق.

محلات المواد الغذائية تنتظر التموين

وفي جولة عابرة قادت "المساء" إلى السوق اليومي للخضر والفواكه بمدينة تندوف نهاية الأسبوع، لاحظت أن كل متاجر ومحلات بيع الخضر والفواكه مغلقة ومغطاة بالأفرشة إلى إشعار آخر؛ بسبب قطع الطريق رقم 50 الرابط تندوف بباقي ولايات الوطن؛ باعتباره الشريان الحيوي الذي تتموّن به تندوف من الشمال. ونظرا للأمطار والسيول الجارفة التي لحقت بالمنطقة، توقفت الشاحنات الناقلة للتموين، فأضحت محلات الخضر والفواكه فارغة على عروشها، ولم يبق فيها سوى بعض الخضر القليلة.

وبدت حركة السوق غير نشطة كعادتها؛ حيث لزِم الكثير من باعة الجملة والتجزئة مساكنهم ومحلاتهم إلى حين فتح الطريق من قبل الجهات المعنية.

وعرفت قرية حاسي خبي التي تتوسط تندوف وبشار، وهي منطقة تجارية وموقف للاستراحة لعابري الطريق الوطني رقم 50، تواجد العديد من الحافلات والسيارات والشاحنات والأسر التي منعها جريان وادي الدورة والأودية المحاذية له، من المرور. وما كان عليهم إلا البقاء في القرية التي تضامن سكانها بمعية قوات الجيش الوطني الشعبي، والدرك الوطني، وتوفير لهم كل المستلزمات إلى حين فتح الطريق من قبل مصالح الأشغال العمومية، وقوات الجيش الوطني الشعبي، التي ما انفكت تقدم النجدة والتدخل في مثل هذه الحالات الصعبة.

كما شوهدت مصالح الحماية المدنية وهي تقوم بدورها في امتصاص مياه الوادي المار عبر مسارات متعددة إلى غاية وادي أقجقال، مرورا بواد العقاية "الفيلة" سابقا، إلى نهاية وادي الجز. وهي أماكن غمرتها مياه الوادي بشكل بشكل كبير؛ الأمر الذي يدعو للحيطة والحذر.

لفقير علي سالم

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

ذاع صيته بفضل سعره المنخفض وذوقه الجيد

الدجاج المستورد يخطف الأضواء في الأسواق

لا يكاد سوق الدجاج واللحوم البيضاء في الجزائر يبرح مكانه. فتارة ينخفض وتارة أخرى يقفز إلى مستويات قياسية، خصوصا خلال المناسبات الدينية. ما أتعب المواطن وأجهزة الدولة على حد سواء. وبعد أن لجأت الحكومة إلى استيراد اللحوم الحمراء وبيعها بسعر 1200 دينار، ها هي تكرر التجربة مع الدجاج المجمد المستورد من البرازيل، المحدد سعره بـ295 دينار للكيلوغرام الواحد، في انتظار إعداد إستراتيجية تسمح بالمحافظة على استقرار السوق على مدار السنة.

"الخبر" سلطت الضوء على مختلف الأسواق بشرق وغرب ووسط البلاد، ووقفت على اختلالات لا تزال تصاحب العملية في بداياتها، خصوصا فيما يتعلق بنقص الكمية المستوردة أو تفاوتها في ظرف وجيز، ما حرم سكان بعض الولايات من تذوق طعم الدجاج البرازيلي المجمد.

بعد أن شهدت الأسواق رواجا كبيرا للدجاج المجمد

ضبط كميات من الدجاج المستورد كانت موجهة للمضاربة بالشلف

نفدت كميات الدجاج المستورد من البرازيل التي تم تسويق حصة منها بولاية الشلف عن طريق عدد من الجزارين وأصحاب المساحات التجارية الكبرى، تم تموينهم من طرف الديوان الوطني للخضر واللحوم، وقد لقيت رواجا كبيرا بفعل انخفاض أسعار هذا الدجاج والترويج لنقاط بيعها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ع. دحماني

● في جولة قادت "الخبر" إلى المساحات التجارية الكبرى بالشلف، أوضح التجار أن كمية الدجاج التي تحصلوا عليها من الديوان الوطني تم توجيهها إلى المستهلكين وزبائنهم بصفة مباشرة، وكان الإقبال عليه كبيرا، بعد عجز غالبية المواطنين عن اقتناء الدجاج المحلي الذي قارب سعره 500 دج للكيلوغرام، قبل أن ينخفض، مؤخرا، بشكل نسبي، بفضل المنافسة، ليتراوح بين 350 و400 دج.

وحسب مصدر مطلع، فإن عملية التسويق انتهت بنفاد المخزون، في انتظار حصول الديوان المعني بالتخزين والتوزيع على كميات جديدة ليقوم بدوره بتوزيع هذه المنتجات على التجار والجزارين. وأشار المصدر ذاته إلى أن عملية التوزيع من الديوان تمت بسلاسة، حيث تحصل تجار الشلف وحتى من عين الدفلى على حصتهم من الدجاج المجمد لبيعها بالسعر المقرّر، وهو 295 دينار للكيلوغرام. وحسب شهادات الزبائن؛ فإن تموين المساحات التجارية الكبرى بالمواد المدعمة من الدولة، هو أحسن طريقة لضمان وصول هذه المنتجات للمستهلك مباشرة، كما يسهل على مصالح الرقابة تتبع مسارها.

ضبط الدجاج المستورد موجه للمضاربة

رغم كل الإجراءات المتخذة لضمان وصول هذا المنتج إلى المستهلك بالسعر المقرّر، إلا أنه لم يسلم من التلاعب؛ فقد تمكنت مصالح الأمن من ضبط كمية معتبرة من الدجاج المجمد المستورد مخبأة بإحدى غرف التبريد بالشلف، حيث كانت موجهة للمضاربة في السوق الموازية وبأسعار مضاعفة عبر توجيهها لمحلات الشواء والمطاعم.

ولحسن الحظ، فطنة مصالح الأمن وسرعة تدخلها جعلها تفشل نشاط هؤلاء المضاربين، ليتم إنجاز ملف قضائي ضد المتهمين وتحويلهم إلى العدالة، بينما تم حجز كمية الدجاج وإعادتها إلى مخازن الديوان. وباستثناء ما تم حجزه بغرفة التبريد المذكورة، فإنه لم يثبت تحويل الدجاج المستورد إلى غير وجهته عبر تراب ولاية الشلف.

واشتكى جزارون، وحتى أصحاب المساحات التجارية، من قلة الكمية التي تحصلوا عليها مقارنة بارتفاع الطلب، ما جعلهم يطالبون بتموين السوق بانتظام حتى يتم القضاء على المضاربة، لأن هذا التموين المؤقت والظرفي للسوق بالمواد المفقودة يؤدي إلى انتعاش المضاربة، ما يتعين على السلطات الإسراع في تقديم الدعم للمنتج المحلي الحقيقي، خاصة في شعبة الدجاج وغيرها، مع اشتراط بيع إنتاجه للديوان المعني للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وتجنيب المنشجين الخسائر الكبيرة وارتفاع تكلفة الإنتاج. وهذه الطريقة ستسمح للدولة بالاقتصاد الميزانية والجهد.

والأكثر من ذلك؛ تشجيع المربين والفلاحين على مواصلة نشاطهم لتوفير مناصب الشغل واستقرار السكان وضمان تموين السوق باستمرار بأسعار موحدة وفي المتناول.

ع.د

طوابير وتدافع أمام نقاط البيع بعنابة

6 فرق رقابة لمحاربة الاحتيال في بيع الدجاج المستورد

● تشهد نقاط بيع الدجاج المستورد بعنابة طوابير طويلة للمواطنين، في وقت تعرف فيه محلات الدجاج المحلي إقبالا ضعيفا على الرغم من الانخفاض المحسوس في الأسعار، وقد خصصت مديرية التجارة ست فرق مراقبة لعملية بيع الدجاج المستورد حتى تتم العملية في ظروف مناسبة.

قالت زهيرة دحدوح، رئيسة مكتب ملاحظة السوق والإعلام الاقتصادي بمديرية التجارة بعنابة، "منذ الشروع في العملية استفادت الولاية من كمية تقدر بـ284 أطنان، موزعة على نقاط رئيسية تابعة للمؤسسة الجزائرية لتسيير المنتوجات الفلاحية، وشركة مذابح الشرق، والعالمية للحوم، والديوان الوطني للتغذية الأنعام وتربية الدواجن".

وأضافت أنه "تم استحداث 26 نقطة بيع أخرى على مستوى عدد من المساحات التجارية الكبرى ومحميات تابعة للفواص موزعة عبر بيع بلديات، مؤكدة أن هذا الإجراء جاء نتيجة حالة التذبذب التي عرفتها سوق اللحوم البيضاء خلال الأشهر الأخيرة". وذكرت أن أسباب ارتفاع أسعار الدجاج المحلي "تعود إلى نقص في الإنتاج، ونقص في عدد مربي الدجاج، ما أدى إلى اللجوء إلى المذابح في الولايات المجاورة وهو ما زاد الطين بلة من خلال ارتفاع تكلفة النقل، ناهيك عن تزايد الطلب على استهلاك الدجاج في موسم الاصطياف وتواقد السياح وموسم الأعراس".

وقد اقتربنا من عدد من المشترين بمحطة الديوان الوطني لتقدمة الأنعام وتربية الدواجن بشارع بن بلقيس، الذين طالبوا بتحسين الظروف التي يتم فيها بيع الدجاج، حيث يبقى العديد منهم تحت أشعة الشمس الحارقة بانتظار موعد فتح المحل، وبعدها تجد من الزبائن من يرفض الوقوف في الطابور ويبدأ الهتوش، وهنا يتدخل مواطن آخر فيذكر أن من يريد شراء هذا الدجاج في ظروف أحسن، عليه التوجه إلى المساحات التجارية الكبرى، فهناك لا توجد طوابير مكتظة، غير أن الذهاب هناك لا يتم سوى بالتنقل بالسيارة لوجود عدد من تلك المساحات الكبرى خارج التجمع العمراني للمدينة.

من جهتها، أكدت مواطنة أخرى أنه حتى لو يتم خفض سعر الدجاج المحلي إلى أقل من 400 دينار للكيلوغرام الواحد، فلا تفضل شراء الدجاج المستورد كونه الأفضل لدى، سواء من حيث نظافته أو مذاقه عندما يطهى بطريقة جيدة". إلى جانب ذلك، حذر الكثير من المواطنين ممن التقيناهم في نقاط بيع هذا الدجاج، من ممارسات التحايل لدى البعض بشراء كميات من هذا الدجاج وبيعها إلى أصحاب المطاعم وأسعارها المضاعفة، ما يشكل غرفة للقانون، وطالبوا السلطات بالضرب بيد من حديد ضد كل من يقوم بهذه الأعمال الشنيعة، مؤكدين أن عددا من نقاط البيع بعنابة ليوم واحد بيع أكثر من ثلاث دجاجات للشخص الواحد، حتى لا يستغل هذا العدد الإقتناص لأغراض تجارية لدى البعض.

زهيرة. ع

237 نقطة بيع موزعة على جميع إقليم الولاية

سكان الأغواط نالوا نصيبهم من الدجاج المستورد

● ساهم الدجاج المستورد في سد احتياجات المواطن الأغواطي من اللحوم البيضاء، منذ بداية شهر أوت الفارط، بعد عرضها بأسعار جد معقولة سكنت الكثير من العائلات، لاسيما محدودة الدخل، من تناول اللحوم البيضاء على موائدها من دون تحمل مصاريف كبيرة.

شهدت أسعار اللحوم البيضاء المحلية، في الأسابيع الأخيرة، ارتفاعا كبيرا في محلات الجزارة بولاية الأغواط. ويرجع ذلك - حسب استطلاع "الخبر" - لنقص المنتوج وغلائه الكبير، حيث فاق سعر الكيلوغرام من الدجاج 500 دينار، والديك الرومي ألف دينار، في ظل استمرار غلاء اللحوم الحمراء التي تجاوزت سقف 2500 دينار للكيلوغرام بالنسبة للحم القنم، و2000 دينار بالنسبة للحم البقر، وهو ما جعل المواطن يجد صعوبة في اقتناء اللحوم بعد اختفاء اللحوم الحمراء المستوردة في الفترة الأخيرة، قبل أن تعرف وفرة كبيرة في شهر رمضان، غير أن توفير الدجاج المستورد، منذ الثامن أوت الفارط، في القصابات ومحلات الجزارة والمساحات الكبرى عبر مختلف البلديات بعد تسويق محتشم في البداية لتردد المستهلكين في اقتنائه، ساهم في توفير احتياجات المواطن الأغواطي من اللحوم البيضاء، خصوصا وأن سعر الدجاجة المعروضة موحد بين مختلف القصابات ومساحات البيع، وتراوح ما بين 300 و400 دينار حسب وزنها من 1.1 كيلوغرام إلى 1.5 كيلوغرام.

وكشف مدير التجارة وترقية الصادرات لولاية الأغواط أنه في إطار ضبط السوق والتحكم في أسعار الدجاج التي ارتفعت أسعارها إلى مستويات عليا في الفترة السابقة، حيث تم تزويد ولاية الأغواط بكمية معتبرة من الدجاج المجمد عن طريق مركز التبريد "فريغوميديت"، المتعاقد مع شركة "صداريا" صاحبة المنتوج، التي قامت بتخزين المنتوج المستورد بكمية قدرها 424 طن خلال هذه الفترة، ومنذ بداية العملية في الثامن أوت الفارط، تم توزيعها على مستوى 237 نقطة بيع بصفة متواصلة لتموين السوق عبر جميع بلديات الولاية الأربع والعشرين، بسعر 295 دينار للكيلوغرام، مع تخصيص برنامج مراقبة من طرف فرق مراقبة مختلطة تضم البياطرة والأمن والتجارة لضمان وفرة هذا الدجاج بصفة مستمرة وضمان توزيع عادل وعدم تحويله إلى غير وجهته الشرعية، وهو ما ساهم بالحيلولة دون تغيير هذه الوجهة بفضل المتابعة المتواصلة حتى يصل إلى المستهلك.

ب. وسيم

فتح غرف التبريد من شأنه التقليل من أعباء تنقل التجار

أكثر من 1500 قنطار من الدجاج المستورد في محلات تبسة

● تعتمد الجزائر، مؤخرا، على استيراد الدجاج البرازيلي لسد احتياجات سوقها المحلية من اللحوم البيضاء، ويتميز ان جودتها وأسعارها التنافسية، جعلته خيارا اقتصاديا مفضلا لسكان ولاية تبسة، حيث يساهم في تلبية الطلب المحلي بتكلفة معقولة، إلا أن بعض التحديات تواجه أصحاب المحلات، ما جعل الحصول على هذه اللحوم البيضاء صعب المنال.

بعد ارتفاع أسعار الدواجن المحلية والتحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، ومراعاة أسعار الدواجن المستوردة، استجلب عدد كبير من التجار لعملية، إلا أن نقاط البيع الأقرب لولاية تبسة هي متواجدة في عين مليلة وعين البيضاء بولاية أم البواقي، وكذلك سدراتة بولاية سوق أهراس.

حصة ضئيلة والطلب كبير

أبدى العديد من التجار والمستهلكين استياءهم الكبير على خلفية الكميات القليلة التي يتحصلون عليها من الدجاج المستورد، حيث كانت الكمية مقتصرة على محلات التعاونية بالسوق المغطى وسط المدينة، ثم إلى بعض المحلات بالأحياء الكبرى والأكثر كثافة سكانية، ليمتد إلى بعض البلديات، لكن بكميات قليلة، حسب ما جاء على لسان بعض التجار، الذين أكدوا أن الكمية لا تكفي بأي حال من الأحوال العمليات المتزايدة على هذا المنتوج.

ويعتبر الدجاج البرازيلي المستورد خيارا مفضلا بالنسبة للعديد من المستهلكين والتجار، ومع ذلك يواجه أصحاب المحلات تحديات متنوعة في الحصول على حصتهم من هذا المنتج، وفي هذا الاطار يقول بن زديرة عزوز، مدير التجارة وترقية الصادرات بتبسة، إنه تم إعلام كل الناشطين الاقتصاديين في الميدان، خاصة وأن الدواجن المجمدة بإمكان حتى أصحاب الفضاءات التجارية الكبرى بيعها، ويضيف المتحدث ذاته أن ولاية تبسة من بين الولايات التي استفادت من كميات معتبرة من اللحوم البيضاء المستوردة بـ1560 قنطار، كما أنهم لا يزالون في اتصال مع الشركة الجزائرية لتنظيم المنتوجات الفلاحية للكلفة باستيراد هذا المنتوج وتخزينه وتوزيعه، وفي حالة استيراد كميات أخرى من هذا المنتوج ستخصص الولاية على حصتها، وهذه مدير التجارة بالولاية الإشامات المتعلقة بتحويل مسار الدجاج المستورد إلى المطاعم، إذ أن فرق وأعوان التجارة يقومون بمرافقة عملية البيع في كل محلات البيع إلى غاية نفاد الكمية.

تدشين غرف تبريد يسمح بفتح نقطة بيع بالولاية

يحتاج الدجاج المجمد للتخزين وغرف تبريد، وفي هذا الصدد استفادت الولاية، مؤخرا، من غرف تبريد بسعة 5 آلاف متر مكعب، وهو ما يرفع من حظوظ الولاية في فتح نقطة بيع هذا المنتوج، الذي أصبح الطلب عليه متزايدا بسبب غلاء الدجاج الحي، وغلاء سعر اللحوم الحمراء التي تجاوز 2400 دينار.

ع. سمية

مواطنو الرمشي ومغنية وسبدو وتلمسان لم يعرفوا طعمه بعد
الكمية الموجهة لولاية تلمسان لا تكفي لتغطية الطلب

لا تزال أسعار اللحوم البيضاء في تلمسان تعرف ارتفاعا جنونيا بعد أن وصلت إلى أكثر من 500 دينار للكيلوغرام الواحد، في سابقة هي الأولى في مختلف أسواق الولاية. وقد استبشر مواطنو الولاية الـ13 خيرا بعد إعلان الحكومة عن استيراد لحوم الدجاج من البرازيل، لكن كم كانت خيبتهم كبيرة لما افتقدوا هذا الدجاج في الأسواق المحلية التي لا يزال الانتاج المحلي يفرض وجوده فيها وبأسعار ليست في المتناول.

ع. بن شادلي

● حاولت "الخبر" من خلال جولة استطلاعية الوقوف على مدى توزيع الدجاج المستورد في الدوائر الكبرى، على غرار عاصمة الولاية، التي لم يتم توزيع هذا المنتوج فيها، وأكد لـ "الخبر" أصحاب القصابات المختصة في بيع الدجاج الذين زرناهم؛ أنهم لم يتلقوا إلى غاية اليوم الحصة المخصصة لهم.. وهنا يقول جزار بوسط مدينة تلمسان: "لقد سمعنا كبقية المواطنين خبر استيراد لحوم الدجاج من البرازيل، إلا أنه يبقى مجرد خبر، حيث لم نحصل على نصيبنا بعد".

وفي مغنية، أكد لـ "الخبر" رئيس المكتب البلدي للمنظمة الوطنية لحماية المستهلك قائلا: "سعيت في جميع الاتجاهات من أجل توفير نقطة بيع لهذه اللحوم المستوردة، اتصلت بمفتشية التجارة لمغنية من أجل تزويد البلدية بهذه المادة للتخفيف من معاناة المواطنين الذين أنهكتهم أسعار الدجاج المحلي الذي أضحت أسعاره في السماء، إلا أن مساعينا فشلت بسبب عدم استجابة رئيس البلدية في توفير محل للبيع كما طلب منا، ليتأجل بذلك حصول مغنية على حصتها من الدجاج القادم من الخارج".

والمشهد نفسه وقفنا عليه في سبدو وبلديات أخرى، أين لم يحصل الجزارون على الكميات المخصصة لهم ولا يعرفون حتى طريقة توزيعها. ولدى اتصالنا بالمدير الولائي للتجارة في تلمسان، أوضح لنا أن "عدم حصول هذه المناطق على الدجاج المستورد؛ يعود إلى ضعف الكمية التي وصلت مديرية التوزيع على مستوى الرمشي، ولا ندري متى تصل الحصة المقبلة وهل تكفي أيضا لتوزع على جميع المناطق".

بينما يرى رئيس شعبة اللحوم البيضاء، بوحسون، أن غياب الميزان الذي يتحكم في التوزيع يبقى غائبا، وقال "إن ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء في تلمسان مرده إلى غياب منظم السوق المحلية، لكن في علم الجميع أنه في الوقت الذي تكون فيه المستودعات الخاصة بتربية الدجاج الموجه للاستهلاك تقوم بتربية الدجاج تقل الكمية، وبالتالي ترتفع الأسعار، وفي حال الوفرة تنزل.. لا يوجد أي أحد يمكنه أن يتحكم في السوق لغياب من ينظم الميزان الخاص بالبيع".

ع. ب.ش

حتى أصحاب المطاعم نالوا حصتهم

سكيكدة تهوّن الولايات المجاورة

● وقفت "الخبر" خلال الجولة التي قادت بها إلى مختلف أسواق مدينة سكيكدة والأحياء الشعبية المعروفة بتجارة اللحوم الحمراء والبيضاء، على ضعف عملية التموين بالدجاج المجمد المستورد، الذي سعره محدد بـ295 دينار، حيث دفعنا الفضول إلى التقرب من العديد من أصحاب محلات بيع اللحوم بأنواعها، لنرى وجدنا البعض منهم عارضين "لا" الدجاج الحي الذي لا يزال سعره مرتفعا، لاسيما مع الأيام التي سبقت الاحتفال بالمولد النبوي الشريف.

وأكد التجار أنهم استفادوا عن بيع الدجاج المجمد المستورد، باعتبار أن هذا النوع قد أصبح الإقبال عليه من قبل المواطنين محتشما، وأكد محدثونا أن هذا النوع من اللحوم البيضاء مكنس عند البعض حتى جيبت كميات معتبرة، موضحين أن الدجاج المحلي رغم سعره المرتفع 440 دينار للكيلوغرام الواحد، إلا أن الطلب عليه لا يزال مرتفعا.

من جهة أخرى، أكد أصحاب محلات البيع أن هناك سهولة في الحصول على الكمية التي يطلبها صاحب المحل، وهذا راجع الى تخلي العديد من الباعة عن بيع الدجاج المجمد الذي عرف الأيام الأولى التي وزع فيها، إقبالا من قبل المواطنين، غير أن ذلك تراجع بشكل ملحوظ، وأكد لـ "الخبر" المقتش الولائي أن نقطة البيع بمؤسسة التبريد تعرف إقبالا كبيرا على الدجاج حتى من خارج الولاية، بداية إلى أصحاب المطاعم والباعة بالجملة، مشيرا في سياق تصريحه إلى أن سعر البيع يختلف من زبون إلى آخر، حيث أن سعر الشراء لأصحاب الجملة محدد بـ260 دينار، وأصحاب المطاعم محدد بـ280 دينار، موضحا أن الدجاج المجمد طبيه عادي مثل الدجاج الحي، عكس ما تحدث به البعض من أصحاب محلات البيع، مشيفا في سياق تصريحه أن البيع على مستوى مؤسسة التبريد يكون بالسجل التجاري والعملية تعرف بقيا لا منقطع النظير.

عباس فنوري

فيما أحبطت أجهزة الرقابة مخططات تغيير مساره
الدجاج المجمد ينفد في نصف ساعة بسيدي بلعباس

● فتحت التقلبات التي تشهدها أسعار اللحوم البيضاء من الدواجن، منذ بضعة أشهر في الجزائر، الباب على مصراعيه أمام توجهات وخيارات أخرى تلجأ إليها الدولة لخلق التوازن بين العرض والطلب في السوق الوطنية، في ظل الشكاوى الكبيرة الصادرة عن شريحة واسعة من المجتمع من جراء التهاب أسعار الدجاج، خاصة بعد أن أضحت اللحوم الحمراء بعيدة المنال لدى طبقة واسعة جدا من المستهلكين، على خلفية الارتفاع الجنوني للكيلوغرام الواحد للحم الخروف الذي تُعدّ الـ3500 دينار.

وقد بات الدجاج المستورد من البرازيل، الذي حدد سعره بـ 295 دينار، أحد الخيارات المتاحة وبامتياز في السوق، خاصة بعد تأكيد غالبية من تناولوه على حسن مذاقه ونظافته وحتى جودته بعد الطهي، ما فسح المجال أمام تهافت غير مسبوق عليه، بدليل تلك المشاهد اليومية للطوابير وهي تتشكل منذ الساعات الأولى من كل صباح أمام الأسواق ومختلف نقاط بيعه، على غرار ما أضحى معتادا أمام بوابة نقطة البيع التابعة لفرع سيدي بلعباس للديوان الوطني للتغذية الأنعام وتربية الدواجن، الكائنة بشارع الجمهورية بقلب مدينة سيدي بلعباس.

ويبقى أكبر ما تأكدت منه "الخبر"، خلال جس نبض أصحاب محلات بيع اللحوم والجزارين بسيدي بلعباس، هي الحصة المحدودة من لحوم الدجاج المستورد التي دخلت إلى نقاط البيع القليلة التي اعتمدت بيع "دواجن البرازيل" بالمدينة، بدليل نفاده مؤخرا بشكل كامل واختفائه من نقاط البيع يوميا بعد حوالي ساعة ونصف من عرضه، وكانت فترة بداية التسويق قد قابلتها محاولات من بعض أصحاب المطاعم المختصة في بيع الدجاج المشوي للاستحواذ على كميات من هذا النوع من اللحوم، مستغلين عدم لجوء نقاط البيع التابعة للدولة إلى تسقيف الكمية الواجب اقتنائها من قبل كل مستهلك.

على خلاف الجزارين الخواص الذين علقوا لافتات مكتوبة تدعو كل من يريد الاستفادة من "دجاج البرازيل" عدم اقتناء أكثر من دجاجتين لا أكثر.

وقالت مصادر "الخبر" بأن غالبية من كانوا يخططون لتحويل الدجاج المستورد إلى المطاعم؛ تراجعوا عن مخططاتهم بعد أن بلغتهم تحذيرات شديدة اللهجة من أجهزة رقابة، خاصة وأن هذا النوع من الدجاج يمكن ضبطه بالعين المجردة بفعل صفات تميزه عن "الدجاج المحلي"، فيما راح السواد الأعظم من جزاري المنطقة يرفضون دخول "مشترك" تسويق دجاج البرازيل بعد أن عبّر البعض من هؤلاء عن عدم استعدادهم لإتباع الإجراءات الإدارية؛ بما في ذلك تحضير ملف يتضمن بطاقة التعريف الضريبي قبل الحصول على الضوء الأخضر لمباشرة التسويق، بغض النظر عن هامش الربح "الهزيل" المخصص للتجار والمحدد بـ35 دج عن كل كيلوغرام.

ويسود إجماع في أوساط العديد من تجار اللحوم بسيدي بلعباس؛ حول "أخطاء تجارية" كان من شأنها أن تتسبب في نفور الزبائن عن محلاتهم في حال قبول تسويق الدجاج المستورد، "في ظل إقدام هؤلاء على الكميات المحدودة التي وفرتها الدولة من هذه المادة وعدم استعدادهم لفرض ضغوط إضافية على محلاتهم من أجل "سلعة عابرة" ولمدة محددة من الزمن.

كما أن اعتماد نقطة بيع للدجاج البرازيلي، يقول جزار آخر: "كان من شأنه أن يكون بمثابة خطوة انتحارية بالنسبة لي كجزار مبتدئ، بحكم أن ذلك من شأنه أن يتسبب في تكدس المنتوج المحلي داخل قصابتي، رغم أن هذا الأخير يوفر لي أجزاء إضافية من اللحوم كشرائح الدجاج والفخذ والصدر الذي يتابعه أصحاب المطاعم ومحلات الأكل السريع بشكل يومي".

م. ميلود

● لم يتمكن الكثير من مواطني خنشلة، وبالخصوص ذوي الدخل الضعيف، من الوصول إلى شراء الدجاج المستورد إلا فئة قليلة منهم التي تشكل طوابير أمام بعض القصابين، الذين تم منحهم توخيصا لجلب وبيع هذا النوع من اللحوم بسعر 295 دج للكيلوغرام، جولتنا قادتنا إلى بعض الشوارع الرئيسية بعاصمة الولاية وأحيائها، وبعض البلديات، للاستقصاء عن مسار الدجاج المستورد الذي كان محل تساؤلات واستفسارات المستهلكين، الذين يؤكدون أنهم لم يروا اللحوم البيضاء في منازلهم منذ أن عرف ارتفاعا في سعره، ليستبشر هؤلاء خيرا حين قررت الدولة استيراد كميات منه من الخارج، حيث ظلوا يسألون عن تاريخ وصوله إلى الولاية، خاصة عاصمتها، وراحوا يؤكدون أن الكثيرين منهم لم يروه بالعين المجردة، وسمعوا أنه يباع عند بعض القصابين، وحين وصلوا وجدوا طوابير كبيرة أمامهم، ومنهم من اقتنى 3 دجاجات ليسدد مبلغ 1500 دج، وهو المبلغ الذي كان لا يمكنه شراء دجاجة محلية، فيما أعرب الكثيرون عن شرائه بحكم أنهم يجهلون طريقة ذبحه.

أما القصابون فيؤكدون أنهم تحصلوا على كميات قليلة من هذا الدجاج، مما جعلهم لا يلبون طلبات الزبائن، وأنهم أقصوا طلبات مديرية التجارة وترقية الصادرات قصد شح كميات أكثر في السوق، لكنهم لم يتلقوا ردا بخصوص مطالبهم وحاجياتهم، فيما يؤكد بعض المواطنين أن هذا الدجاج لا يصل مباشرة إلى المستهلك، بل يعرف مسارا آخر نحو القصابين الآخرين ليباع كلحوم بيضاء محلية، وبعضهم يذهب إلى المطاعم.

مديرية التجارة وترقية الصادرات للولاية، من جهتها، أكدت حصولها على حصة الولاية وتم توزيعها على القصابين المعتمدين بمحلات تجارية وأشرنا على حسمهم، وبتحملون مسؤولياتهم في هذا الخصوص، مؤكدة على دور الرقابة التتبع من طرف أعوانها، ولم يسلم أي شكوى أو احتجاج بوجود مثل هذه التجاوزات التي تبقى من وحي بعض الزوجين لأمور ليست موجودة.

ط. بن جمعة

بعد أن عزفوا عن اقتنائه في المرحلة الأولى

البساكرة في رحلة البحث عن الدجاج المستورد

تسببت ندرة التموين بالدجاج المستورد بولاية بسكرة في متاعب كبيرة للمواطن، الذي وجد نفسه مجبرا على خوض رحلة شاقة بين محلات الجزارة والمساحات الكبرى للتسوق من أجل اقتناء دجاجة بسعر معقول، بعدما سجل ارتفاع في أسعار الدجاج المحلي واللحوم الحمراء.

ل. فكرون

● خلت المحلات المختصة عبر جميع بلديات الولاية، هذه الأيام، من الدجاج المستورد الذي سجل تهافتا كبيرا على اقتنائه بعدما تبين أن سيدات المطبخ منحته علامة القبول. وأفادت جولة استطلاعية في محلات الجزارة بأن الولاية لم تمون بهذه المادة منذ أزيد من أسبوع، حيث قويل الزبائن بكلمة "مكانش ومازال مجاوبوش"، في إشارة إلى عدم استفادة بسكرة من حصتها كباقي الولايات.

هذه الندرة كان لها الأثر السلبي مع ورود أول حصة، حيث وقفنا على طوابير كبيرة من أجل اقتناء دجاجتين لا أكثر، وحتى الكمية المخصصة لكل محل نفدت بسرعة البرق وسط تذمر الزبائن الذين عاد أغلبهم بخفي حنين.

هذا الانشغال نقلناه إلى مديرية التجارة، الذي أوضح مصدر مسؤول أن الكمية المتحصل عليها غير كافية حاليا، ففي بداية العملية كان الدجاج المستورد متوفرا بشكل عادي، ومع تزايد استهلاكه وقبوله من طرف العائلات، ارتفع عليه الطلب.

وأشار محدثنا إلى أن ولاية بسكرة، وخلال أسبوعين، استفادت من 40 طنا، 20 طنا في كل أسبوع، وأشرفت مديرية التجارة، التي تشكفل بمهمة التوزيع والرقابة لتفادي تحويل وجهة هذه المادة، وكذا تطبيق السعر القانوني، على تموين 16 بلدية بحصة 10 أطنان. وعاد بنا مصدرنا إلى الأيام الأولى لتوريد الدجاج المستورد، وأكد أن مخازن التبريد كانت ممتلئة عن آخرها بسبب الإقبال الضعيف، حيث عزف التجار الكبار عن اقتنائه، خاصة وأن غالبيتهم لا يتوفر على شروط النقل.

وتحصي ولاية بسكرة ثلاثة منابع تتوفر على الشروط اللازمة وقدرات التخزين، والأمر يتعلق بن عيسى، ولعناني وسالم. وفي وقت مسابق كان يمكن الحصول على الدجاج المستورد من باتنة، وقسنطينة وعين مليلة وغيرها، حيث كانت هذه الجهات تعرض وتحفز التجار على التقدم إليها من أجل تموينها بالكميات المطلوبة، لكن حاليا التموين يتم من سكيكدة عن طريق الديوان الوطني للحوم الحمراء، الذي سطر برنامجا يسمح بمنح جميع الولايات حصصها بالتساوي.

ورأيه؛ فإن بسكرة خصص لها كميات أحسن من بعض الولايات. وختم محدثنا كلامه بالتأكيد على أن السوق سيعرف في اليومين القادمين ضخ كميات معتبرة، تنهي حالة الندرة وتوفر هذه المادة بشكل عادي ومنتظم.

ل.ف

طالبت بفتح تحقيقات حول تحويل مساره
حماية المستهلك تشكو غياب الدجاج المستورد في البليدة

● رفعت المنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك ومحيطه، نداء إلى مصالح التجارة في البليدة، للتدخل وتوفير مادة الدجاج المستورد بغالبية مختلف الفضاءات والمحلات التجارية.

وقال لطفي محمد وحيد، المتحدث باسم المنظمة في تصريح لـ"الخبر" وعبر مراسلة مرفقة إلى مصالح التجارة الولائية، إنهم وقفوا على حقيقة غياب ونقص للدجاج المستورد بنسب غالية بأسواق البليدة، وهو ما حرم الزبائن من هذه المادة الغذائية، خصوصا وأننا على مشارف الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، أين يرتفع الطلب على اللحوم البيضاء، بخصوصية المنطقة وعاداتها. وبالمقابل، لاحظت المنظمة أن مختلف المطاعم سارت تعرض مثل هذا النوع من اللحوم المستوردة بشكل مفتت، وهو ما جعلهم يطرحون تساؤلات حول احتدامه بالأسواق التجارية، ووفرته في المطاعم ومحلات الشواء، وغياب هذا الواقع الذي حرم المواطن البليدي من هذه اللحوم المستوردة، دعت المنظمة، حسبه، السلطات للتدخل وتمكين السكان من الوصول على حسبهم من هذا النوع من المنتوج الغذائية، تفاديا لأي تأثير سلبي على القدرة الشرائية للمستهلكين".

ب. رحيم

رئيس الفيدرالية الوطنية لمربي الدواجن، علي بن شايبة

"إجراءات الحكومة ساهمت في ضبط السوق واستقرار الأسعار"

● أكد رئيس الفيدرالية الوطنية لمربي الدواجن، علي بن شايبة، أن أسعار الدجاج ارتفعت، في شهر أوت، وتجاوزت 500 دينار للكيلوغرام في محلات التجزئة، الأمر الذي جعل اللحوم البيضاء ليست في متناول المستهلك، وهو ما يرفضه أصحاب المهنة، لأنه يحد من الاستهلاك باعتبار اللحوم البيضاء مخصصة لعامة المستهلك كونها البروتين الأقل سعرا في السوق.

وأورد بن شايبة أن أسباب ارتفاع الأسعار تعود إلى الظروف المناخية والحرارة القياسية التي أثرت على نشاط تربية الدواجن، الذي تراجع بشكل كبير في الفترة الصيفية أمام نفوق عدد من رؤوس الدواجن، خلال فترة الصيف، بعدما تجاوزت الحرارة 45 درجة، وهو ما تسبب في عزوف الكثير من المربين، خلال شهري جوان وجويلية، وحدوث فجوة في الإنتاج أمام توفير عرض قليل مقابل ارتفاع الطلب خلال العطلة الصيفية والإقبال الكبير على اللحوم البيضاء وكثرة الأعراس، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار رغم أنه التهاب ظرفي.

وأشار رئيس الفيدرالية إلى أن اللحوم البيضاء تراجعت أسعارها نسبيا في الأيام الأخيرة، لاسيما بعد انخفاض أسعار السردين وتوفير كميات كبيرة من الدجاج المستورد، حيث بلغت في حدود 430 إلى 450 دينار للكيلوغرام وهي مرشحة للانخفاض مع استمادة نشاط المربين، منذ أكثر من شهر، وعودة الإنتاج إلى حدوده بعد 45 يوما من هذا التاريخ، خاصة بعد انخفاض أسعار الأعلاف وتراجع الذرة إلى 3300 و3400 دينار للقنطار، والصويا من 8500 إلى 8600 دينار للقنطار، لكن يبقى مشكل ارتفاع أسعار الصيصان التي بلغت في شهر أوت الماضي 140 دينار للصوص بعدما كان لا يتعدى 20 دينار للصوص، وهو ما يؤثر على التكلفة رغم تراجع أسعار الأعلاف، إلا أن سعر الصيصان والإقبال الكبير عليها ساهم في ارتفاعها، وبالتالي ارتفاع التكلفة.

وأوضح بن شايبة أن اللجوء إلى الاستيراد ساهم بتأثير إيجابي في تخفيض الأسعار وتراجعها، خصوصا أمام غلاء اللحوم الحمراء إلى 3 آلاف دينار، والأسماك إلى 1500 دينار للكيلوغرام وتعويض المستهلك هذه اللحوم باللحوم البيضاء، وهو ما جعل وجبات الأعراس تحضر بالدجاج، لاسيما الكسكسي والشربة.

وتوقع المتحدث أنه مع حلول المولد النبوي الشريف يرتفع الطلب على اللحوم البيضاء، لأنه من العادات الاستهلاكية، وبالتالي إمكانية تسجيل ارتفاع طفيف ونسبي في الأسعار، غير أنه مع الدخول الاجتماعي ستنخفض الأسعار بزيادة المنتوج.

وكشف بن شايبة عن إعداد برنامج لضبط المنتجات، يتم تحضيره من خلال خطة طريق مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتكوين مخزون من اللحوم البيضاء بالشراكة مع شركة "صارية" و"أوناب"، وتحضير اتفاقيات عمل وشراكة بين مربي الدواجن والمذابح لضبط الأسعار على مدار السنة، لاسيما خلال شهر رمضان، لأن استقرار الأسعار، حسبه، يساهم في ضبط المنتجات بالتخزين، باعتبار الخسارة والعزوف لا يخدم المنتج والمستهلك على حد سواء.

وتوقف المتحدث عند معادلة العرض والطلبه التي تعد قاعدة أساسية للسلسلة التجارية، ولا بد أن يكون هناك توازن بينهما على امتداد السنة، من خلال آلية ضبط تسمح بالاستمرارية في النشاط وتوفير منتجات الدواجن إلى المستهلك بأسعار تساير قدرته الشرائية على مدار السنة.

وثمنت الفيدرالية، حسب بن شايبة، الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة الوصية إلى تنظيم الشعبة واستقرار أسعار منتجات الدواجن، خصوصا وأن معدل استهلاك الفرد ارتفع بنسبة كبيرة بعدما كان من 15 إلى 18 كيلوغرام سنويا، ليصل إلى 20 كيلوغرام.

ب. وسيم

المنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك ومحيطه لـ"الخبر"

"سوق الدجاج بحاجة إلى دراسة دقيقة وتطهير للسلسلة التجارية"

● يرى المنسق الوطني للمنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك ومحيطه، فادي تميم، أن ملف اللحوم البيضاء في الجزائر فيه إشكالية كبيرة منذ سنوات، والواقع المعاش يبرز ذلك من خلال إشكالية تهفى متواصلة، تكمن في تضرر المستهلكين، خلال فترات ارتفاع الأسعار، فيما يشتكي المنتجون من تهاوي الأسعار نتيجة تكبدهم خسائر مالية.

كما تطرق المتحدث إلى إشكاليات أخرى في السوق لاحظتها المنظمة على مدار سنوات؛ وتتعلق بالكمية المنتجة محليا التي أثبتت أنها لا تكفي لتلبية احتياجات السوق المحلية، ما يستدعي توفير بعض الشروط من أجل أن يكون هناك منتوج محلي بسعر معقول بالنسبة للمستهلك، ويمكن دراسة تكلفة الإنتاج وزياداتها لتحديد هامش الربح بالنسبة للمنتجين، لأن من يتلاعبون في السلسلة التجارية هم الأكثر استفادة من السوق، وفي النهاية تجد أن انخفاض الأسعار يكلف المنتجين خسائر مالية قد تدفعهم إلى العزوف عن ممارسة نشاطهم.

أما في حال ما إذا ارتفعت الأسعار، فتجد المستهلك أول من يشتكي بسبب تأثر قدرته الشرائية، لذلك يجب تصفية وتطهير السلسلة التجارية من السماسرة ومن الناس الذين يأخذون فوائد كبيرة على حساب المستهلك والمنتج، كونهم يتلاعبون في السوق ويتحكمون فيها، لأن 80 بالمائة من المنتجين الحقيقيين هم منتجون غير شرعيين نظرا لعدم حيازتهم على بطاقة المربي، فلا يستفيدون من أي مزايا تقدمها السلطات العمومية من أجل دعم القطاع، لذلك هؤلاء يمثلون 80 بالمائة من الإنتاج، وهو ما يستلزم إعادتهم للسوق النظامي.

ويرى الناطق باسم المنظمة أن هناك أشخاصا آخرين يحوزون على بطاقة الفلاح أو بطاقة مربي، لكن في الحقيقة هم لا يربون الدجاج ويستفيدون من الامتيازات التي توفرها الدولة لدعم الإنتاج، لذلك طالبت المنظمة مرارا وتكرارا بفتح المجال واستقبال صغار المربين المتعددين للصفة القانونية ومحاولة تخفيف أعباء الملف الإداري للحصول على بطاقة فلاح، ومرافقة هذه الشعبة خطوة بخطوة للوصول إلى إنتاج محلي بسعر معقول بالنسبة للمستهلك، ويتوفر على فائدة بالنسبة للمنتج.

واعتبر المنسق الوطني للمنظمة أن التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية حينما ترتفع الأسعار إلى حدود قياسية، هي تدخلات شرعية بنص قانون المنافسة الذي يسمح للدولة بالتدخل في مثل هذه الحالات؛ بضخ كميات كبيرة عن طريق عملية الاستيراد، التي لا تخدم نوعا ما المستهلك؛ لأن المنظمة لاحظت ووقفت على أنه رغم هذه الكميات التي تضخ في السوق، إلا أن من يتحكم في السلسلة التجارية للمنتوج المحلي مازال لم يخفض الأسعار في محاولة لفرض قوة مقاومة من أجل الإبقاء على هوامش ربح كبيرة.

وأكد أن عملية الاستيراد تتخللها بعض النقائص، في مقدمتها تحويل مسار المنتوج المستورد لغير وجهته، فقد صار أصحاب المطاعم يقتنون كميات من هذا الدجاج، ما يستدعي – حسب المتحدث – معالجته؛ لأن الدولة تدعم الدجاج المستورد ليبعه بسعر 295 دينار للكيلوغرام من أجل الوصول إلى المستهلك النهائي، وليس من أجل وصوله إلى المطعم فقصد شوائه وتحميره وبيعه على أساس أنه منتوج محلي، وهذا الأمر يجب معالجته بجدية وصرامة.

والمنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك ومحيطه، حسب تميم، تشجع ضخ كميات في السوق لكن بعد معرفة كمية الإنتاج المحلي وتحديد ماذا نستهلك من كميات الدجاج، خاصة في فترات الذروة كالأعراس وموسم الاصطياف ودخول المطاعم الجامعية والمطاعم المدرسية حيز الخدمة، لذلك يجب دراسة دقيقة لما نحتاجه وننتجه، على أن يتم تغطية العجز بالاستيراد، وهنا يكمن دور دواوين الضبط لوزارة الفلاحة، التي يجب أن تقوم بمهمتها في الوقت المناسب؛ لأنه إذا انفلتت منا الأسعار لن تعود مرة ثانية إلى سابق عهدها.

ب. وسيم

بعد استيفاء الإجراءات الإدارية

توسيم البصل الأبيض لولهاصة على طاولة وزارة الفلاحة

أكد مدير المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت، الغالي بولنوار، أن ملف توسيم البصل الأبيض لولهاصة، متواجد على طاولة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، للمصادقة عليه قريبا، بعد استيفاء جميع الإجراءات الإدارية، مضيفا أن التوسيم يعد في مراحل جد متقدمة، مشيرا إلى وجود اكتفاء في هذا المنتوج الفلاحي على مستوى الولاية، باعتباره لا يحتاج للسقي التكميلي، كما هو الحال عليه بالنسبة للبصل الأحمر.

محمد عبيد

ويتربع البصل الأبيض، على مساحة زراعية معتبرة بين قرية بني غنام، التابعة لبلدية الأمير عبد القادر، وصولا الى غابة رشقون بولهاصة، وقليلا من إقليم بني صاف، حيث تقدر كمية الإنتاج حوالي 350 طن في الهكتار الواحد، و قد يصل الى سقف 10دج للكلغ الواحد.

وفي سياق ذي صلة، تواصل المصالح الفلاحية بعين تموشنت، بالتنسيق مع العديد من الشركاء، على غرار المديرية الولائية للتكوين، مساعيها لتجسيد الاتفاقية المبرمة من قبل الدولة مع الاتحاد الأوروبي، الرامية لترقية العالم القروي والنهوض بالمناطق الريفية، حيث تم اختيار ولاية عين تموشنت، من ضمن 4 ولايات نموذجية لتنفيذ البرنامج، الذي سيسمح باعتماد التقنيات والخبرات والمعارف الجديدة المطورة لعالم الريف. كما يعد قطاع التكوين المهني والتمهين، شريكا لنقل هذه التقنيات لكل الفلاحين، بكل ما له علاقة بالعالم القروي الريفي.

وتسعى المصالح الفلاحية بالولاية، حسب ممثلها محمد فوزي مسار، الى تعجيل توسيم منتوج البصل الأبيض لمنطقة ولهاصة بعين تموشنت، ليكون "ماركة" عالمية لكون هذا النوع من المنتوج يمتاز بجودة عالية من حيث المنشأ والأصل، مضيفا أن كل هذه الميزات والخصائص، دفعت الاتحاد الأوربي، لاختيار هذا المنتوج لولهاصة الذي كانت له مميزات وسمعة تاريخية، ما يؤهله ليكون ضمن المنتوجات القابلة للتوسيم على المستوى الوطني.

وأضاف السيد مسار في هذا الصدد، أن مرافقة هذا الملف، تتم عن طريق لجنة وطنية بالإضافة الى لجنة فرعية متكونة من عدة مؤسسات عمومية، على غرار المصالح الفلاحية والمعهد التقني لزراعة الخضروات، والمحطة الجهوية لحماية النباتات، وكذا جمعية حماية المستهلك التي تصادق على دفتر الشروط المؤسس من قبل الجمعية.

ومن جهتها، أكدت الخبيرة الفلاحية الدكتورة هجيرة عبد اللاوي، أن شروط التوسيم تتطلب جودة المنتوج وتميزه بخصائص لا توجد في منتوجات أخرى، كما أن منتوج البصل لولهاصة معروف وطنيا وهو متواجد عبر اقليم ولهاصة، سوق الاثنين، سيدي وياش، الأمير عبدالقادر، وبني صاف، وجاء ذلك -حسب السيدة عبد اللاوي- بفضل مجهود الفلاحين لتوسيم البصل المحلي المنتج من بذرة محلية، لحمايته لكون حروب العالم مبنية -حسبها- على أساس البذور، وهو تشجيع للفلاحين البسطاء باعتبار أن قاطني منطقة ولهاصة يملكون قطع أراضي زراعية صغيرة تتراوح بين0.5هكتار و 5 هكتارات للفلاح، علما أن المنطقة جبلية وتربتها بركانية تتميز بالحصى الذي تمتص الندى. وتعتبر كل هذه الخصائص والميزات، محفزة أكثر للاستثمار أكثر في زراعة البصل الأبيض بشكل خاص، والخضروات الأخرى بشكل عام.

ويبقى الفلاحون بولهاصة وعدة مناطق أخرى بعين تموشنت، ينتظرون بشف كبير توسيم منتوج البصل الأبيض في أقرب وقت، للانتقال الى منتوجات أخرى لا تقل أهمية عنه، في سبيل تطوير القطاع الفلاحي بالولاية بشكل عام.

الجمهورية
الصفحة: 07

مديرية الفلاحة

قروض وعروض لمنتجي الحبوب بالشباك الموحد

م أمينة

باشرت مصالح المديرية الولائية للفلاحة حملة تحسيسية واسعة وسط الفلاحين لتوعيتهم بأهمية القرض الرفيق في النهوض بالقطاع الفلاحي بمختلف الشعب.

وفي هذا الصدد أكدت المديرة الولائية للفلاحة السيدة كريمة عمراني إن هذه الحملة التي بادرت بتنظيمها تهدف إلى التقرب من الفلاحين المنخرطين في مختلف الشعب للاستفادة من القرض «الرفيق» الذي من شأنه مساعدتهم على مضاعفة إنتاجهم والمساهمة في تحقيق الاكتفاء على المستوى المحلي والوطني ، داعية بالمناسبة جميع منتجي الحبوب على ضرورة التقرب من الشباك الموحد المتواجد على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة للاستفادة من هذا القرض بعد إيداع ملف.

تأتي هذه الحملة أيضا تزامنا مع تحضيرات موسم الحرث والبذر 2025/2024 التي بادرت بها مصالح مديرية الفلاحة من خلال اتخاذها جملة من التدابير و الإجراءات التي تصب في إطار إنجاح هذا الموسم منها تشكيل فرق مشتركة بين الولايات لمراقبة ومتابعة مدى جاهزية التعاونيات الفلاحية للحبوب والبقول الجافة من أجل تأمين ووفرة البذور والأسمدة.

وفي ذات الموضوع أكدت السيدة عمراني إنها وضعت جميع التسهيلات الخاصة لتطوير كل الشعب الفلاحية مع الالتزام بمرافقة كل الفلاحين ومهني القطاع لتطوير الزراعات الاستراتجية وغيرها من التدابير والإجراءات التي ستساهم في تحقيق الأمن الغذائي. هذا ونشير أن فرقا من مصالح مديرية الفلاحة تقوم حاليا بخرجات ميدانية لشرح أهمية استخدام التكنولوجيات الحديثة في تطوير القطاع وزيادة الإنتاج.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 10

تيارت

لجنة تقنية لمراقبة تحضيرات حملة الحرث والبذر

• كلفت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، لجنة تقنية مشكلة من إطارات بمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت، لمتابعة مدة تقدم التحضيرات الجارية لموسم الحرث والبذور بولاية تيارت.

ومن بين مهام اللجنة التقنية الموفدة، معاينة ومراقبة مخازن الحبوب والمدخلات الفلاحية التابعة للتعاونيات المنتشرة بعدد من بلديات الولاية. يتعلق الأمر بتعاونيتي فرندة وعين كرمس في اليوم الأول من الزيارة وتعاونيتي مهدية وتيارت في اليوم الثاني من الزيارة التي رافقها فيها رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني بمديرية المصالح الفلاحية بتيارت، للمعاينة والوقوف على ظروف عمل الشباك الموحد من استقبال ومعالجة ملفات طلبات الفلاحين القرض الرفيق، ومدى وفرة المدخلات الفلاحية من بذور وأسمدة وأدوية على مستوى مخازن التعاونيات ومقارنتها مع الأهداف المسطرة للموسم الفلاحي. وتبشر التساقطات المطرية "الخرفية" كما يطلق عليها بموسم فلاحي ناجح، وسهولة في عملية تقليب التربة، بعد موسم فلاحي فاشل بالنظر إلى المحصول الفلاحي للحبوب الذي لم يتجاوز 250 ألف قنطار، جراء الجفاف الذي ضرب المنطقة، بولاية تصنف من بين الولاية الأكثر إنتاجا للحبوب برقم يصل في أحسن الأحوال إلى 5 ملايين قنطار.

م - رابح

وسطاء وأصحاب غرف تبريد وراء ارتفاع أسعاره:
توقع إنتاج 1.3 مليون قنطار من التفاح بباتنة

تتوقع مديرية الفلاحة لولاية باتنة، أن يصل إنتاج التفاح لهذا الموسم إلى مليون و300 ألف و896 قنطارا وذلك عبر 4 أقطاب فلاحية بارزة أصبحت مقترنة بإنتاج التفاح وهي إشمول، ووادي الطاقة ومريال، وحيدوسة، حيث تتربع هذه الأقطاب بالإضافة لمناطق أخرى على مساحة قدرها 5639 هكتارا منها 4696 هكتارا تمثل المساحة المنتجة. وفيما يشتكي مواطنون من ارتفاع سعر التفاح رغم وفرته يُرجع فلاحون ذلك حسبما رصدته النصر، إلى نشاط الوسطاء وأصحاب غرف التبريد الذين يخزنونه لبيعه خارج موسم إنتاجه ما يرفع سعره.

روبورتاج: ياسين عبوبو

وفي جولة للنصر عبر مناطق إنتاج التفاح تزامنا وانطلاق حملة الجني بالجهة الشرقية للوادي الأبيض، وعبر بساتين إشمول وإينوغيسن المترامية، يشد انتباه الزائرين تطور شعبة التفاح بعد أن بات منتجون يستعملون الشباك الواقي من حبات البرد تفاديا لتضرر الإنتاج، خاصة وأن هذا الموسم عرف في عديد المساحات بإقليم إشمول وما جاورها تضررا على إثر العواصف الرعدية الأخيرة المصحوبة بتساقط حبات البرد، والتي أثرت على الإنتاج وكبدت منتجين خسائر، حتى أن بعضهم اضطر لبيع الكميات التي تعرضت لدرجة أقل ضررا، بأسعار منخفضة حيث بلغت 200 دج للكيلوغرام وقد طالب منتجون بأن يشمل الدعم أيضا الشبكات الواقية من حبات البرد.

ورصدنا بيع الفلاحين لمنتج تفاح صنف الروايال ببساتين الوادي الأبيض، والذي ينضج نهاية شهر أوت بقيمة تتراوح بين 200 و300 دج وفق النوعية، ورصدنا بلوغ سعر نفس الصنف في بعض المحلات الخضر والفواكه بباتنة للضعف، بحيث تراوحت بين 350 و450 دج، وأكد فلاحون أن لمستودعات التخزين دور بارز في التحكم في أسعار التفاح خارج موسم إنتاجه.

طموحات للتصدير

ذكرت رئيسة مصلحة بمديرية الفلاحة لولاية باتنة للنصر، بأن توقعات إنتاج التفاح لهذا الموسم تزيد عن مليون و300 ألف قنطار بارتفاع جزئي عن الموسم الماضي، موضحة بأن المساحة الإجمالية لأشجار التفاح تقدر بـ 5639 هكتارا منها 4696 هكتارا عبارة عن مساحة منتجة، فيما كانت قد قدرت المساحة الإجمالية الموسم الماضي بـ 5515 هكتارا، منها 4535 تمثل الأشجار المنتجة، وأشارت ذات المسؤولة إلى تحول ولاية باتنة إلى قطب وطني لإنتاج التفاح، بفضل أربع مناطق أصبحت مختصة في هذه الشعبة في السنوات الأخيرة، وهي إشمول ووادي الطاقة ومريال وحيدوسة.

وتُعرف المناطق الجبلية بولاية باتنة عبر الأقطاب الأربعة، التي زارتها النصر، بإنتاج فاكهة التفاح الموسمية لملاءمة المناخ بالدرجة الأولى حسب التقنيين في مجال الفلاحة بحيث يمتاز ببرودة شديدة في فصل الشتاء، ويساهم في إنتاج أجود أنواع التفاح على غرار الروايال والقولدن والقالاستار، وغيرها من الأصناف التي يحين موسم نضجها وفق كل صنف انطلاقا من منتصف شهر أوت إلى غاية نهاية شهر أكتوبر.

وقد باتت ولاية باتنة في السنوات الأخيرة، قطبا فلاحيا بامتياز بفضل انفرادها في إنتاج عديد الشعب الفلاحية، التي جعلتها تتصدر المراتب الأولى وطنيا، منها الأشجار المثمرة التي تحتل بها الريادة وطنيا.

ومن بين الأشجار المثمرة التي تمتاز بها، التفاح الذي يعرف إنتاجه بحسب المصالح الفلاحية بالولاية تطورا ملموسا، بفضل سياسة الدعم التي حظي بها الفلاحون في السنوات الأخيرة، ما جعل مساحات غرسه تتسع وتزداد بالموازاة معها كمية الإنتاج، حيث بلغ الإنتاج في الموسم الفارط ما يزيد عن مليون و300 ألف قنطار بمعدل متوسط 264 قنطارا في الهكتار، ويرتقب أيضا أن يستقر هذا الموسم الإنتاج إلى ما يزيد عن مليون و300 ألف قنطار من مختلف الأصناف.

وباتت ولاية باتنة تنتج التفاح بكميات ونوعيات جيدة، بفضل عوامل عدة، خاصة الطبيعية منها التي جعلت تفاح الأوراس علامة متميزة بمختلف أنواعه ونكهاته، وتنتج مختلف بلديات الولاية المقدر عددها بـ 61 بلدية التفاح، غير أن الخاص بالمناطق الجبلية يبقى الأحسن من حيث النوعية على غرار تفاح إشمول، أريس، فم الطوب وإينوغيسن بالجهة الشرقية وتفاح نافلة بحيدوسة بالجهة الغربية وكذلك تفاح مريال.

وأحصت المصالح الفلاحية لولاية باتنة خلال المواسم الماضية، مثلما أوضحته مسؤولة بمصلحة الأشجار المثمرة للنصر، توسعا لمساحات الأشجار المثمرة، حيث كانت قبل عامين تتربع على 4513 هكتارا، وتوسعت إلى 4677 هكتارا منها 3969 وبلغت هذا الموسم 4696 هكتارا، حيث تشير الإحصائيات إلى توسع مساحة هذه الأشجار وازدياد الإنتاج في الوقت نفسه سنويا.

ارتفاع إنتاج التفاح بولايات منطقة الأوراس، الذي تجاوز سقف المليون قنطار على مستوى باتنة لوحدها، جعل جمعيات منتجي التفاح تطمح للذهاب إلى تصدير المنتوج مستقبلا والتعريف به في الخارج، خاصة بعد أن لقي إعجابا في أسواق ومعارض دولية بفضل نوعيته المتميزة ونكهاته الطبيعية الخالصة.

ومن بين الدول التي طلبت تصدير التفاح إليها إندونيسيا بعد أن زارت سفيرتها المنطقة، أين أعجبت ببساتين التفاح المتواجدة بالمناطق الجبلية لإشمول وفم الطوب وبكيفية الإنتاج بطرق طبيعية، كما حظي تفاح الأوراس بالطلب من دول أوروبية نظرا لنكهاته الطبيعية كونه لا يخضع للنمو الكيميائي وقد تم تصديره لكن بكميات محتشمة.

تناقض بين وفرة الإنتاج وارتفاع الأسعار

تطمح عاصمة الأوراس إلى تصدير التفاح نحو الخارج بفضل الارتفاع السنوي في إنتاجه وتحقيق الصدارة وطنيا، فضلا عن نوعيته المتميزة ومذاقه اللذيذ بمختلف أصنافه، وفي الوقت الذي يتطلع فيه منتجون إلى التصدير لايزال يطرح مواطنون التناقض بين وفرة الإنتاج وارتفاع سعر التفاح محليا مقارنة بفواكه موسمية عديدة وهو ما رصدته النصر في أوساط الفلاحين كما المستهلكين، حيث أجمع مواطنون بأن المنتوج المحلي الذي يتعدى القدرة الشرائية ولا يمكن اقتناؤه رغم وفرته يطرح تساؤلات، وفي الوقت نفسه يثير الاستياء، وعلى النقيض من ذلك اعتبر أحد المستثمرين من ممثلي جمعيات إنتاج التفاح، بأن السعر يخضع للعرض والطلب ولتأثير مضاربين، معتبرا بأن ارتفاعه خارج موسم الإنتاج أمر طبيعي فضلا عن كون التفاح حسبه من الكماليات غير الملزمة بالاستهلاك. وفي ذات السياق، كان للقرار الحكومي قبل نحو سنتين بمنع استيراد التفاح من الخارج صدى إيجابيا وسط منتجي هذه الفاكهة وهو ما عبَر عنه أحد ممثلي الجمعيات بمنطقة تيبيكاوين بفم الطوب للنصر، والذي أكد بأن القرار من شأنه الدفع أكثر بتطوير ورفع إنتاج التفاح المحلي وحمايته، وقال بأن له آثار عدة أبرزها المساهمة في تطوير الاقتصاد من خلال وقف صرف العملة الصعبة وتخفيض فاتورة الاستيراد من الكماليات، باقتناء التفاح الذي هو متوفر بكميات كبيرة وبنوعية أفضل بشهادة المتعاملين الاقتصاديين من الخارج.

وقال ممثل جمعية منتجي التفاح، بأن الجمعية لطالما طالبت بمنع استيراد التفاح من الخارج لدواعي عدة، من بينها أن نوعيته ينصح بعدم استهلاكها، فضلا عن تخفيض فاتورة الاستيراد وصرف العملة الصعبة، وأضاف بأن الإنتاج المحلي وخاصة بمنطقة الأوراس يعرف تطورا ما يشجع مستقبلا على التصدير.

وعلى عكس المنتجين، الذين يرون في قرار منع استيراد التفاح بالشيء الإيجابي، فإنه بالنسبة للمستهلكين الذين رصدت النصر آراءهم، لم يكن له أي أثر بل إنهم يجدون في منع استيراده دون أن ينعكس ذلك على الأسعار، أمرا غير منطقي خاصة وأن منطقة الأوراس تشتهر بإنتاجه، ويتساءلون عن سبب بلوغ التفاح المحلي أسعار قياسية في بعض الأحيان تتراوح بين 700 دج و1200 دج للكيلوغرام، وهو التساؤل الذي تضاربت الآراء والإجابات حوله بين الفاعلين في إنتاج التفاح مثلما رصدته النصر.

وبالنسبة للجمعية الفلاحية بمنطقة فم الطوب، فهي ترى بأن ارتفاع سعر التفاح خارج موسم إنتاجه المتمثل في الخريف أمر طبيعي، وأقرت بوجود عوامل أخرى كالمضاربة من طرف بعض الأطراف أدت إلى ارتفاع سعره بأرقام قياسية، واعتبر ممثل الجمعية في ذات السياق بأن ندرة التفاح خارج موسمه، أمر طبيعي ما يؤدي إلى ارتفاع سعره في ظل محدودية إمكانيات التخزين، مؤكدا بأنه في موسم إنتاجه يتراوح حسب النوعيات بين 200 دج و350 دج، وأشار إلى خضوع الإنتاج لقاعدة العرض والطلب بحيث يرتفع سعره كلما انخفض العرض.

دعوات لتطوير قدرات التخزين

وتعتبر جمعيات لأقطاب إنتاج التفاح، بأن العمل على توسيع المساحات الفلاحية لإنتاج التفاح مع تطوير قدرات التخزين مستقبلا، من شأنه القضاء على المضاربة والاحتكار وبالتالي التحكم في الأسعار، مؤكدة بأن منع استيراده سيكون له الأثر تدريجيا بمرور السنوات خاصة في ظل غرس مساحات أخرى إضافية، إذ أن شجرة التفاح تدخل مرحلة الإنتاج على أقل تقدير بعد مضي ثلاث سنوات عن غرسها، وفي ذات السياق طرح منتجون عراقيل منها بالخصوص نقص غرف التبريد وهو من عوامل ارتفاع سعر التفاح حسبهم.

أكد أحد منتجي التفاح بمنطقة حيدوسة غرب ولاية باتنة للنصر، وهو منتخب سابق بالمجلس الولائي، بأنه خلال ترؤسه للجنة الفلاحة بالمجلس الشعبي الولائي، اعتبرت اللجنة بأن ارتفاع أسعار التفاح وبلوغه أرقام وصفها بالخيالية بعد أن تجاوزت حد 800 دج، أمرا غير طبيعي ولا منطقي خاصة بمنطقة الأوراس التي يقترن اسمها بإنتاجه وتعد من الولايات الريادية في شعبة التفاح.

وأرجع ذات المتدخل ارتفاع سعر التفاح، إلى ممارسات مضاربة لمتعاملين من ولايات الشمال بعد أن يقوموا باقتناء المنتوج بالدفع والحجز المسبق قبل موسم نضجه مستغلين تهافت منتجين للبيع، خاصة في ظل عوامل التخوف من عدم تسويقه وضعف إمكانيات التخزين، وأكد المتحدث للنصر، بأن التفاح الذي يقتنيه المتعاملون المضاربون في موسم الإنتاج يتم تخزينه لبيعه مجددا خارج موسمه، بحيث تعود نفس الكميات المنتجة بمناطق الأوراس مجددا لتسويقها بالمنطقة وبأسعار مضاعفة. ي.ع

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 16

سجلتها وحدات الحماية المدنية خلال الـ48 ساعة الأخيرة:

إخماد 19 حريقا من الغطاء النباتي

تسجيل 274 عملية إنقاذ أشخاص من الغرق المحقق

لؤي.ع

سجلت وحدات الحماية المدنية خلال الـ 48 ساعة الأخيرة 5517 تدخل (01 تدخل كل 27 ثانية)، منها 3317 إجلاء صحي و996 عملية مختلفة، عبر عدة ولايات من الوطن وهذا على إثر تلقي مكالمات الإستغاثة من طرف المواطنين.. هذه التدخلات شملت مختلف مجالات أنشطة الحماية المدنية سواء المتعلقة بحوادث المرور، الحوادث المنزلية الإجلاء الصحي، إخماد الحرائق وكذا الأجهزة الأمنية. وتدخل جهاز مكافحة حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية خلال نفس الفترة من أجل إخماد 19 حريقا من الغطاء النباتي منها حريقان غابة، حريقان أدغال، 07 حرائق احراش، حريقان أشجار مثمرة، 03 حرائق أحزمة تبن و03 حرائق نخيل، على مستوى عدة ولايات من التراب الوطني، حيث سمح التدخل السريع والفعال لمصالح الحماية المدنية بإخماد هاته الحرائق ومنع إنتشارها الى باقي الغطاء النباتي. كما تدخلت مصالح الحماية المدنية لولاية البليدة من أجل إخماد حريق شب بمستودع لتصنيع واقي الصدمات للسيارات، الكائن بشارع عباسي يوسف بلدية بني تامو، تم تجنيد إمكانيات بشرية ومادية هامة للقضاء على ألسنة اللهب، بمجموع 08 فرق للتدخل مكونة من 07 شاحنات إخماد وسيارة اسعاف، بدون تسجيل ضحايا في عين المكان، التدخل السريع لذات المصالح، مكن من السيطرة على الحريق والقضاء عليه ومنع إنتشاره الى باقي المصنع .

فيما يخص تدخلات جهاز حراسة الشواطئ خلال 48 ساعة الأخيرة، تم تسجيل 377 تدخلا، 274 عملية إنقاذ أشخاص من الغرق المحقق، 74 عملية تكفل بالأشخاص المصابين في عين المكان، 28 عملية إجلاء إلى المراكز الصحية، مع تسجيل وفاة شخص في ولاية جيجل يتعلق بشاب يبلغ من العمر 29 سنة متوفي غرقا بشاطئ بربوشة ممنوع للسباحة بلدية جيجل، تم نقل الضحية إلى المستشفى المحلي.

في سياق حوادث المرور، قامت وحدات الحماية المدنية بـ 314 تدخلا على إثر حوادث سجلت عبر عدة ولايات، خلفت وفاة 08 أشخاص وإصابة 393 أخرين بجروح مختلفة ومتفاوتة الخطورة، تم التكفل بالضحايا في مكان الحوادث وتحويلهم إلى المستشفيات المحلية من قبل عناصر الحماية المدنية، أثقل حصيلة سجلت على مستوى ولاية المدية بوفاة شخصين وإصابة 06 آخرين بجروح على إثر 02 حادثي مرور منهم حادث مميت يتمثل اصطدام بين شاحنة وسيارة بالمكان المسمى فرنان بلدية برواقية، أدى بحياة فردين من عائلة واحدة.